مجلة العدوي للسانيات العرفنية وتعليمية اللغات
Issn: 2773/ 3300
http://www.asjp.cirect.dz/en/presentation Revue/804
المجلد:03العدد: 01 (ماي 2023) ص18/ 35

الإعراب ومصطلحاته بين التوسيع والتضييق

Parsing and its terminology between expansion and narrowing

علي بن فتاشة *
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)
A.BENFETTACHA@UNIV-BOUMERDES.DZ

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2023/03/25
تاريخ القبول: 2023/04./12

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الإعراب
- ✓ المصطلح
- ✓ النحو

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى تحديد مفهوم الإعراب في الدرس النحوي العربي القديم والحديث، وتحديد مصطلحاته؛ ذلك أنّ مفهوم الإعراب في الدرس النحوي العربي قد يَضيق أحيانًا حتى لا يشمل إلّا أواخر الألفاظ ، وقد يتسع حتى يشمل النحو كلّه، وهذا الاضطراب نجده حتى عند أبرز النحويين المحدَثين، كما أنّ مصطلح "الإعراب" من المصطلحات النّحوية التي تستخدم استخدامات متعدّدة؛ فأحيانا يكون قسما من أقسام النحو، وأحيانا يكون مصطلحًا يقابل مصطلح البناء، وهنا يضيق مفهومه وتكون له مصطلحاته الخاصة التي تقابل مصطلحات البناء. كما أنّ هناك تداخل بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء؛ وقد حاول بعض النحويين المحدَثين أن يفرّق بين علامات الإعراب وألقابه وعلامات البناء وألقابه على المستوى النظري والتطبيقي.

Article info

Received *25/ 03/2023*
Accepted *12/ 04 / 2023*

Keywords:
- ✓ *parsing:*
- ✓ *terminology:*
- ✓ *grammar.*

Abstract :

This research aims to define the concept of "parsing" in the ancient and modern Arabic grammatical lesson, and define its terminology. This is because the concept of inflection in the Arabic grammar lesson may sometimes be narrowed to include only the last words, and it may expand to include the whole grammar, just as the term "inflection" is one of the grammatical terms that uses multiple uses; Sometimes it is a section of grammar, and sometimes it is a term that corresponds to the term construction, and here its concept is narrowed and it has its own terms that correspond to construction terms. There is also an overlap between parsing terms and construction terms.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

مصطلح "الإعراب" من المصطلحات النحوية العربية التي لم يستقر تعريفها الاصطلاحي على مفهوم واحد، محدّد بدقة، عند القدماء وعند المحدَثين، فنجد من النحويين المتقدّمين من لم يفرق بين الإعراب وبين علم النحو، ويجعلهما كعلم واحد؛ يقول الزجاجي (ت337هـ): «ويسمى النّحو إعرابا والإعراب نحوا، سماعا، لأنّ الغرض طلب علم واحد» (الزجاجي، 1979، صفحة 91)، ونجد من النحويين المتأخرين من يجعل الإعراب مقتصرا على حركة آخر اللفظ؛ يقول السيوطي (ت911هـ) عن الإعراب: «أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محل الإعراب، وهو الآخر» (السيوطي، 1998، صفحة 54/1)، وهذا الغموض في تحديد الإعراب نجده كذلك في أهم مصادر النحو الحديثة؛ فقد جاء في (جامع الدروس العربية) للغلاييني: أنّ الإعراب «أثرٌ يُحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما» (الغلاييني، 1994، صفحة 18/1)، أي أنّ الإعراب –عنده- مصطلح مقابل لمصطلح البناء، أمّا عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) فيعرض فيه مفهومين للإعراب؛ الأول في المتن والثاني في الهامش، الأوّل ضيقه فجعله مقتصرا على تغيّر العلامة في آخر اللفظ بمقتضى عامل، والمفهوم الثاني وسعه بجعله مرادفا لما صار يعرف حديثا بـ"المعنى النحوي"، ويرى أنّ هذا هو المشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية، وهو «التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة، ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول به... أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف، وموقع كل منها في جملته وبنائه أو إعرابه أو غير ذلك» (عباس حسن، دت، صفحة 74/1)، وبالنسبة لمصطلحات الإعراب فإنّها هي الأخرى تضيق وتتوسّع تبعًا للمفهوم الذي نختاره للإعراب؛ فإذا قصدنا به بيان وظيفة المفردة في الجملة ؛ مُعربها ومَبنيها، فإنّ مصطلحاته تشمل ألقاب الإعراب وعلاماته، وألقاب البناء وعلاماته، وكذلك المعاني الوظيفية التي تعتور الألفاظ تبعا لموقعها في الجملة والعوامل المقتضية لها، أمّا إذا قصدنا به ما يقابل البناء فإنّ مفهومه يضيق ومصطلحاته تنحصر في عدد محدود. وكل ما تقدّم يدعونا إلى طرح الإشكال التالي: ما مفهوم الإعراب؟ وما هي مصطلحاته؟ وما علاقتها بكل من "المعنى النحوي" وألقاب الإعراب والبناء؟

2.الإعراب لغة :

عند البحث في المعاجم ومصادر النحو عن المعاني اللغوية للإعراب نجد مادتها تعتورها كثير من المعاني التي تقترب أحيانا من المعنى الاصطلاحي للإعراب وتبتعد كثيرا أحيانا أخرى، لذا سنقتصر على ما يقترب أو يناسب معاني موضوعنا وهي تتمثل في معنيين أساسيين؛ هما: الإبانة والتغيير؛ فيقال: "أعرَبَ عن حاجته أي: أبان عنها، ورجلٌ مُعرِبٌ إذا كان فصيحا، ورُوي عن النبي ε أنّه قال: (الثيبُ تُعرِب عن نفسها) أي: تُفصح، وأعرب عن الرجل: بيّن عنه، ويقال للرجل الذي أفصح بالكلام: أعرَبَ، يقول الشاعر:

وإنّي لأَكْنِي عن قَذُورَ بغيرها وأُعرِبُ بها أحيانًا فأُصارِحُ

وعرّب منطقه أي: هذّبَه من اللحن، وأعرب كلامَه إذا لم يلحن في الإعراب، ويقال: عَرَّبْتُ له الكلامَ تعريبًا، وأعربْتُ له إعرابًا : إذ بينته له" (ابن منظور، دت، صفحة 2864).

أمّا معنى التغيير فنجده في قولهم: (عَرِبَت معدّة الرجل) إذا تغيّرت، و(أعربها الله) غيّرها (أبو حيان، 1998، صفحة 833/2)، وعرِبت معدته: فَسَدَت، وقد فسّر ابن جني (ت392ه) الربط بين معنى الفساد والإعراب في الكلام، بأنّ فساد المعدة هو استحالتها من حال إلى حال كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة (ابن جني، دت، صفحة 38/1)، أمّا أبو البركات الأنباري (ت577هـ) فيرى أنّ «معنى قولك أعربت الكلام، أي: أزلت عربه، وهو فساده، وصار هذا كقولك أعجمت الكتاب؛ إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجلَ؛ إذ أزلت شكايته، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه: 15]، أي: أزيل خفاءها، وهذه الهمزة تسمى همزة السلب» (الأنباري، أسرار العربية، دت، صفحة 19) .

وممّا تقدّم يظهر جليا مدى الترابط القوي بين بعض المعاني اللغوية والمعنى الاصطلاحي لمفهوم "الإعراب"، إذ أنّ هذا الأخير هو ظاهرة في العربية تأتي للإبانة عن المعاني المختلفة، بتغير يظهر على آخر الكلمات، وسُمي العلم الذي يعالج هذه الظاهرة وفسادها بـ"الإعراب".

3. المفهوم الاصطلاحي للإعراب عند القدماء وعند المحدَثين :

ليس من السهل تحديد مفهوم مصطلح "الإعراب" لدى القدماء والمحدَثين؛ ذلك أنّ هذا المصطلح لم يتفق القدماء على ضبط مفهومه؛ بين مضيّق وموسّع ليشمل علم النّحو ككل، كما أنّ المحدَثين فيهم من ذهب إلى قصره على حركات وحروف آخر الكلمة، وفيهم من ذهب إلى أنّه تحليل نحوي وصرفي يكشف وظيفة الكلمة في الجملة.

1.3 مفهوم الإعراب عند القدماء :

المتأمّل في التصورات النظرية التي طرحها النحويون القدماء في تعريفاتهم لكل من النحو والإعراب والفروق بينهما، يجد الاضطراب في كلامهم عن الإعراب؛ بحيث يجعلونه مرة مقتصرا على حركات أواخر الكلمات المعربة، ومرة يضمون إليها المبنية، ومرة يشملون به جميع حركات مَبنى الكلمة، ومرة يتوسّعون في مفهومه فيجعلونه يعبر عن وظيفة الكلمة في الجملة أو العبارة داخل السياق، ولنفهم سبب هذا الاضطراب علينا أنْ نعود إلى نشأة النحو العربي، واللبنات الأولى التي شكّلته؛ حيث تذكر الروايات أنّ اللبنة الأولى التي بدأ منها النحو العربي هي (حركات الإعراب)؛ فقد روى أبو البركات الأنباري (ت577هـ) روايات متعدّدة حول سبب نشأة النحو العربي وكانت كلّها تدور حول لحن وقع في حركة أواخر الكلمات، ومنها ما هو في آيات قرآنية، كما أنّ الحوار الذي دار بين زياد بن أبيه (ت53هـ) وأبي الأسود الدؤلي (ت67هـ) ذكر مصطلح (الإعراب) صراحة؛ حين قال الدؤلي لزياد: «يا هذا قد أجبتكَ إلى ما سألت، ورأيتُ أنْ أبدأ بإعراب القرآن» (الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 1985، صفحة 20)، ثمّ اختار الدُؤَلي كاتبًا حذقا من بني عبد القيس، وقال له: «خُذ مصحفًا وصبغًا يخالف لون المداد، فإذا فتحتُ شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل

النقطة إلى جانب الحرف، إذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئا من الحركات غنة فانقط نقطتين» (الأنباري، 1985، صفحة 20)، وسمي هذا النقْط التي وضعه الدّؤلي (نقْط الإعراب)، ويظهر –والله أعلم- أنّ نقْط الدؤلي لم يكن مقتصرا على حركات أواخر الكلمات؛ وإنّما شمل جميع حروف الكلمة.

ومن هذا يظهر لنا أنّ مصطلح (الإعراب) ظهر مع نشأة النحو العربي، ورافقه في مراحل تطوره، وكان في البداية يطلق على نقْط الدؤلي التي تحولت فيما بعد إلى علامات ضبط الكلمة (وهي السكون والفتحة والضمة والكسرة...إلخ)، ومع مرور الوقت اقتصر إطلاق مصطلح الإعراب على حركات أواخر الكلمة، التي صارت عندهم الدّال الأوّل على المعنى الوظيفي للكلمة داخل الجملة، يقول الزجاجي (ت337هـ): «إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني؛ فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني» (الزجاجي، 1979، صفحة 69)، وقد حاول الزجاجي أنْ يوضّح مفهوم (الإعراب) أكثر، وسبب تسميته بهذا الاسم وعلاقته بالنحو، فقال: «الإعراب أصله البيان؛ يُقال: أعربَ الرجلُ عن حاجته؛ إذا أبانَ عنها... هذا أصله، ثمّ إنّ النحويين لـمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعرابًا؛ أي: بيانًا، وكأنّ البيان بها يكون؛ كما يُسمّى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاورًا له، ويُسمّى النحو إعرابا، والإعراب نحوًا سماعًا؛ لأنّ الغرض طلب علم واحد» (الزجاجي، 1979، صفحة 91) .

هذا مفهوم الإعراب بالنسبة لجمهور النحويين، ومنهم «ابن خروف والشلوبين وابن مالك، ونسبه للمحققين، وابن الحاجب، وسائر المتأخرين» (السيوطي، 1998، صفحة 54/1)؛ الذين رأوا أنّ "الإعراب" **لفظي**؛ أي: أنّ العلامات الإعرابيّة هي التي تميّز بين المعاني الوظيفيّة، في حين ذهب كلّ من الأعلم الشنتمري (ت476هـ) وجماعة من المغاربة، إلى أنّه **معنوي**، أي أنّ المعنى سابق على اللفظ، ولذا فالمعاني الوظيفيّة "كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وغيرها" هي التي أدّت إلى وجود العلامات الإعرابيّة، وعندما تُفقد تلك المعاني تنعدم تلك العلامات، وقد رجح هذا القول أبو حيان (ت745هـ)، ونُسِب لظاهر قول سيبويه (ت180هـ) (السيوطي، 1998، صفحة 54/1)، وهناك رأي متقدّم زمنيا نُسب لقطرُب محمد بن المستنير (ت206هـ) الذي رأى أنّ حركات الألفاظ، بما فيها حركة الآخر، دخلت الكلام لتسهيل عملية النّطق؛ فلا هي دلالة على المعاني، ولا هي نتيجة لوجود المعاني الوظيفية في الكلام، وممّا رُويَ عنه قوله: «لم يُعرَبِ الكلام للدّلالة على المعاني والفرق بين بعضها البعض؛ لأنّنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني؛ فممّا اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيداً أخوك، ولعلّ زيداً أخوك، ... وممّا اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك: ما زيدٌ قائماً، وما زيدٌ قائمٌ، ...فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنى إعرابٌ يدل عليه ولا يزول بزواله» (الزجاجي، 1979، صفحة 70)، وقال من جهة أخرى مُعلّلاً: «إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال

الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُبطئون عن الإدراج؛ فلمّا وصلوا وأمكنهم التّحريك جعلوا التّحريك مُعاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام؛ ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن، ومتحرّكين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشوا الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة؛ لأنّهم في اجتماع السّاكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون» (الزجاجي، 1979، صفحة 71).

ويظهر أنّ هذا الرأي الفريد لقطرب بقي في المصادر النحوية ولم يتبناه أحد من القدماء وينتصر له، وإنّما تمّ الردّ عليه بأنّه لو كان الأمر كما ذكر لَلَزِمُوا حركة واحدة؛ إذا كان الغرض حركة تَعقُب سكونا، كذلك لجاز لنا نصب الفاعل وجره مرة أخرى ، وجاز لنا نصب المضاف إليه؛ لأنّ القصد في هذا إنّما هو الحركة تعقب سكونا يعتدل به في الكلام؛ وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته؛ فهو مُخيَر في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم (الزجاجي، 1979، صفحة 71) .

ويظهر أنّ مصطلح (الإعراب) في القرن الرابع الهجري كان مقتصرا عند أغلب النحويين، على حركات أواخر الكلمات التي هي –بالنسبة لهم- القرينة الوحيدة الدالة على المعنى الوظيفي أو النحوي للكلمة، وتبع ذلك إطلاقه على علم النحو؛ لأنّ الإعراب هو الباب الأبرز في النحو، كذلك هذا أدّى في الأخير إلى تضييق مفهوم (النحو) عند النحويين المتأخرين بجعله «علمٌ بأصول يعرّف بها أحوال أواخر الكلمات إعرابًا وبناءً» (الفاكهي، 1993، صفحة 52)، يقول الصبان (ت972هـ): «اصطلاح المتأخرين تخصيصه –أي علم النحو- بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصرف، وعليه فيعرّف بأنّه "علمٌ يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلمات إعرابًا وبناءً، وموضوعه الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء» (الصبان، دت، صفحة 16/1) .

فالإعراب عند جمهور القدماء هو الدلالة على المعاني بالحركات التي تظهر أواخر الكلمات، وقد اختلفوا في كونه حركة فقط أم حركة وحرفا ؛ فذهب كل من السيرافي (ت368هـ) والزجاجي (ت337هـ) إلى أنّه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه، نحو الضمة والفتحة والكسرة...إلخ، وهو يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهذا هو الأصل عندهم، وذهب سيبويه والكوفيون إلى أنّ الإعراب حركة وحرف؛ وحرف الإعراب لديهم هو الحرف الذي تظهر عليه حركات الإعراب، وهو يُعبّر عن التغيّر الذي يطرأ على معنى اللفظ في تركيب الكلام، ويرون أنّ حرف المد واللين في التثنية وفي الجمع هو حرف الإعراب أيضا (الزجاجي، 1979، صفحة 72)، وذهب بعضهم إلى أنّ حروف الإعراب المعتلة، تكون معربة بحركات مقدّرة في حروف العلة، أو في الحروف التي تكون قبل حروف العلة (السيوطي، 1998، صفحة 126/1) .

واتفقوا على أنّ الحركات هي العلامات الأصلية للإعراب، أمّا الفرعية فهي ما ينوب عن الحركات من حروف وحركات، فينوب عن الضمة الواو، والألف والنون، وعن الفتحة الألف

والكسرة والياء وحذف النون، وعن الكسرة الفتحة والياء، وعن السكون الحذف (الخضري، دت، صفحة 35/1)، وقد ميّزوا بين الإعراب والبناء؛ بأنّ الإعراب حركة وتغيير، بينما البناء ضدّ الإعراب وهو سكون وثبوت، كما أنّ حركة الإعراب بعامل بينما حركة البناء ليست بعامل، كما ميّزوا بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء؛ فألقاب الإعراب هي (الرفع، والنصب، والجر، والجزم)، وألقاب البناء هي (الضم، والفتح، والكسر، والوقف).

2.3 **مفهوم الإعراب عند المحدَثين** :

على الرّغم ممّا توفّر للمحدَثين من عوامل كان يمكن أن تساهم في فهم التراث النحوي ومعالجة اختلالاته وضبط مصطلحاته، والتي منها الإعراب، إلّا أنّنا نجد أنّ مفاهيم الإعراب قد تعدّدت لديهم، ولم يتفقوا على تصور واحد له؛ كما أنّهم لم يبتعدوا كثيرا عن مفاهيم القدماء للإعراب، فبقوا في دائرة اللفظ والمعنى؛ مضيّقين أحيانا، وموسّعين أحيانا أخرى، في فهمهم لوظيفة الإعراب؛ وعمومًا يمكن أنْ نجمل فَهم المحدَثين للإعراب في اتجاهين؛ هما:

- الإعراب تغيّر لفظي يعبّر عن معنى :

ويأتي على رأس هؤلاء تمام حسان الذي فَتح البابَ لاتجاهٍ حاول أنْ يضيّق مفهوم الإعراب؛ بِجعله قرينة إلى جانب مجموعة من القرائن الأخرى؛ تتضافر لتكشف المعنى الوظيفي لكل مفردة في التركيب (تمام، 1994، صفحة 178)، وقد حاول أن يربط بين التعليق عند الجرجاني بدور القرائن عنده؛ فقال: إنّ «التّعليق يُحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق ويفسّر العلاقات بينها» (تمام، 1994، صفحة 189)، و«"فكرة القرائن" توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التّعليق النّحوي، معنويها ولفظيها» (تمام، 1994، صفحة 232)، وقسّم قرائن التّعليق إلى قسمين؛ هما: (قرائن مقالية- قرائن حالية)، وتنقسم المقالية إلى قرائن معنوية، وقرائن لفظية، ويضمّ هذا النّوع الأخير: (العلامة الإعرابية، والرّتبة، والصّيغة، والمطابقة، والرّبط، والتضام، والأداة، والنّغمة).

وتبنى رأي تمام حسان مجموعة من الباحثين المحدَثين؛ منهم:

-محمد حماسة عبد اللطيف؛ الذي قصر الإعراب على الحركات، واعتبره قرينة من القرائن اللفظية في الجملة، التي تتضافر في كشف المعنى النحوي للمفردة، وهنا استثنى من الإعراب الأسماء المقصورة والجمل ذات المحل الإعرابي، إذ لا تظهر عليها العلامات الإعرابية مطلقا، وكذلك الأسماء المنقوصة، فالإعراب بالنسبة له هو العلامات الإعرابية نفسها؛ وهي لا تظهر في هذه الأنواع؛ فهي إذن خالية من الإعراب، وإذا أسقطنا العامل الذي يعمل فيها محلا أو تقديرا أصبحت خالية من الإعراب الظاهر والمقدر أو المحلي، وعلينا في تحديد وظائفها في الجملة أن نلجأ إلى وسائل أخرى غير هذه الوسيلة؛ وهي تحديد وظائفها عن طريق فهم "التعليق" في الجملة (حماسة عبد اللطيف، 1984، صفحة 162) .

-**أحمد سليمان ياقوت**؛ الذي يعتبر الإعراب بأنه: «مورفيم من المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة» (ياقوت، 1994، صفحة 24)، وللوصول إلى هذا المفهوم نجد أنه أشار إلى أمرين، الأول: أنّ هناك فصائل نحوية مثل: فصيلة العدد وفصيلة الجنس وفصيلة التعريف والتنكير وفصيلة الزمن وفصيلة الاشتقاق وفصيلة التوابع وفصيلة المعاني الوظيفية؛ كالفاعلية والإضافة والتمييز والاستثناء، والأمر الثاني: أن هناك مورفيمات نستدل بها على الفصائل النحوية منها: الألف واللام، وحركات الإعراب وحروفه، وأحرف المضارعة، وحروف الجر، وعلامات التثنية والجمع، وعلامات التأنيث، والنبر وغيرها (ياقوت، 1994، الصفحات 21-25) .

وإذا تأملنا ما قدمه تمّام حسّان ومن تابعه، نجد أنّه لا يختلف كثيرًا عن تصوّر القدماء؛ إذ ربطوا جميعًا الإعراب بالعلامة الإعرابيّة، على أنّ ما أضافه تمام حسّان وأتباعه إنما هو تقليل الدور الذي تقوم به تلك العلامة في إبراز المعنى النحوي، وربط ذلك المعنى بما أسموه "تضافر القرائن"، وقد استبعد بعضهم أنواعًا أخرى للإعراب نتيجة فهم الإعراب عل تلك الصورة، مثل الإعراب التقديري والإعراب المحلّي؛ لأنّ العلامات الإعرابية لا تظهر عليا.

-الإعراب تغيّر معنوي :

ويتحدّد الإعراب عند هذه الجماعة من المحدَثين؛ بأنّه التغيّر الذي يحدُث في آخر الكلمات تبعًا لتغيّر وظائفها، ويدل عليها بالعلامات الإعرابيّة، ولذا فإنّ تعريف الإعراب عند هؤلاء الدارسين هو التغيّر المعنوي الذي يستدل به عن طريق العلامات الإعرابية من حركات وحروف، في حين أنّه عند الدّارسين السابقين العلاماتُ الإعرابية الملفوظ بها نفسها، وقد انقسم الآخذون بهذا الرأي إلى قسمين؛ قسم ربط الإعراب بتغيّر الموقع الإعرابي واستبعد تبعًا لذلك أثر العامل النحوي، على أنّهم يتفاوتون في توسيع هذا المفهوم ليشمل عند بعضهم كلّ الكلمات في اللغة العربيّة من أسماء وأفعال وحروف، في حين يقصره بعضهم على مجموعة معيّنة من الكلمات دون غيرها، وتُسمّى الكلمات المعربة؛ ولذا يقابل الإعراب عندهم البناء، أمّا القسم الثاني فإنهم يربطون التغيّر المعنوي بتغير العوامل الداخلة عليه، فالتغير في آخر الكلمة والمتمثّل في اختلاف العلامات الإعرابية على آخرها مبني على اختلاف العامل الإعرابي المؤثّر في تلك الكلمة (الحجيلان، 1421، الصفحات 28-33) .

من القسم الأول نجد: عبد الرحمن أيوب الذي يرى أنّ «الإعراب هو تغيّر أواخر الكلمات بتغيّر التراكيب، ويناقضه البناء وهو عدم تغيّر أواخر الكلمات بتغير التراكيب» (أيوب، دت، صفحة 44)، أمّا مهدي المخزومي فيوسع مفهوم الإعراب ويجعله «بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية؛ ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو كونها مفعولا، أو حالا، أو تمييزا، أو غير ذلك» (المخزومي، 1985، صفحة 66)، فالمخزومي يجعل الإعراب أكثر شمولية حين يربطه بوظيفة الكلمة ووظيفة الجملة لغويًا وقيمتها نحويًا، أي المعاني الوظيفية أو المعاني الإعرابية للكلمات؛ وبالتالي فهو يشمل المعرب والمبني دون فرق

بينهما، فهما يدلان على المعاني الوظيفية مثل كونهما مسندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو كونهما مفعولاً به، أو حالاً، أو تمييزًا، أو غير ذلك.

ومن القسم الثاني نجد: عباس حسن الذي يشير إلى أنّ الإعراب هو تغيّر العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيّر العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل (عباس حسن، دت، صفحة 74/1)، وعبد الرحمن الأهدل الذي يرى أنّ الإعراب هو «تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا» (الأهدل، 1980، صفحة 08)، فهؤلاء يؤكّدون أن الإعراب تغيّر معنوي أيضًا؛ إلاّ أنّ هذا التغير مرتبط بتغيّر العوامل الداخلة عليه.

وعموما أصحاب مقولة الإعراب أثر معنوي، من الدارسين المحدَثين، اهتموا بالمعنى وجعلوه هو المتحكم في تحديد وظيفة وإعراب مكونات الجملة، وقد تعدّدت آراءهم في تحديد مجالات الإعراب، فمنهم من قصره على مجموعة كلمات تتغيّر حركة آخرها بتغيّر موقعها الإعرابي، ومنهم من جعله يشمل كل الكلمات العربيّة المنتظمة في تركيب الجملة العربيّة، كما أقرّ بعضهم بأثر العامل في الإعراب، ورأوا أنّ التغيّر الإعرابي نتيجة للعوامل النحوية الداخلة على الكلمات، في حين نجد آخرين قد نفوا العامل واستبعدوا أثره في الإعراب.

وهناك أمر غريب يلاحظ على القدماء والمحدَثين، فيما يخص تصورهم للإعراب؛ وهو اتفاقهم عليه في الجانب التطبيقي؛ ونقصد بذلك ممارسة الإعراب وتطبيقه على النصوص النثرية بما فيها القرآن الكريم، والقصائد الشعرية، وقد عرّف عباس حسن هذا الجانب بقوله: «هو التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف، وموقع كل منها في جملته وبنائه وإعرابه أو غير ذلك» (عباس حسن، دت)، وهنا يصبح مفهوم الإعراب عندهم أوسع ، لا يقف عند حركة الآخر أو بيان الوظيفة النحوية للكلمات؛ بل هو تحليل نحوي وصرفي للنصوص المطبّق عليها؛ ومن أمثلة ذلك عند القدماء:

"إعراب القرآن"، المنسوب للزجاج (ت311هـ)، و"إعراب القرآن"، لأبي جعفر النحّاس (ت338هـ)، و"إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم"، لابن خالويه (ت370هـ)، و"تفسير مشكل إعراب القرآن"، و"إملاء ما منّ به الرحمن من وجه الإعراب والقراءات في جميع القرآن"، للعكبري (ت616هـ)، و"البيان في غريب إعراب القرآن" للأنباري (ت577هـ)...إلخ، وعند المحدَثين نجد : "إعراب القرآن وبيانه" لمحي الدين درويش، و"إعراب القرآن الكريم" لأحمد الدعاس وآخرين.

4-مصطلحات الإعراب :

لنستطيع الوقوف على مصطلحات الإعراب بشكل صحيح علينا أوّلًا أن نحدّد مفهوم الإعراب الذي أخذنا به من بين المفاهيم السالفة الذكر؛ لأنّه كلّما توسعنا في مفهوم الإعراب توسعنا في مصطلحاته وتعدّدت لدينا، والمفهوم الذي أخذنا به هو أنّ الإعرابَ بيانُ المعنى الوظيفي للمفردات والجمل بالدرجة الأولى، ثمّ بيان نوع التغير الذي يطرأ على بعض المفردات ونوع الحركة وما ينوب عنها ومحل المبنية من الإعراب، بالدرجة الثانية، فالإعراب

بهذا المفهوم هو تطبيق القواعد النحوية ببيان نوع الكلمات (اسم، فعل، حرف) وطبيعتها (معربة أو مبنية) وعلاقتها بعضها ببعض (فاعل، مفعول، مبتدأ)، ويشمل أيضا النظر في الجمل ومحلها؛ أي ما يسمّى "إعراب الجمل".

وإذا تأمّلنا الإعراب (بالمفهوم الواسع) ومصطلحاته في المصادر النحوية نجد أنّ منها ما يتعلّق بالموقع الوظيفي للمفردة أو الجملة (الابتداء، الخبرية، الفاعلية، المفعولية...إلخ)، ومنها ما يتعلّق بنوع الإعراب (لفظي، مقدّر، محلي)، ومنها ما يتعلق بالحالة الإعرابية (المعرَب، المبني) ولكل منهما مصطلحاته وعلاماته(أصلية وفرعية).

ولعلّ المخطط التالي يوضح الأمر أكثر:

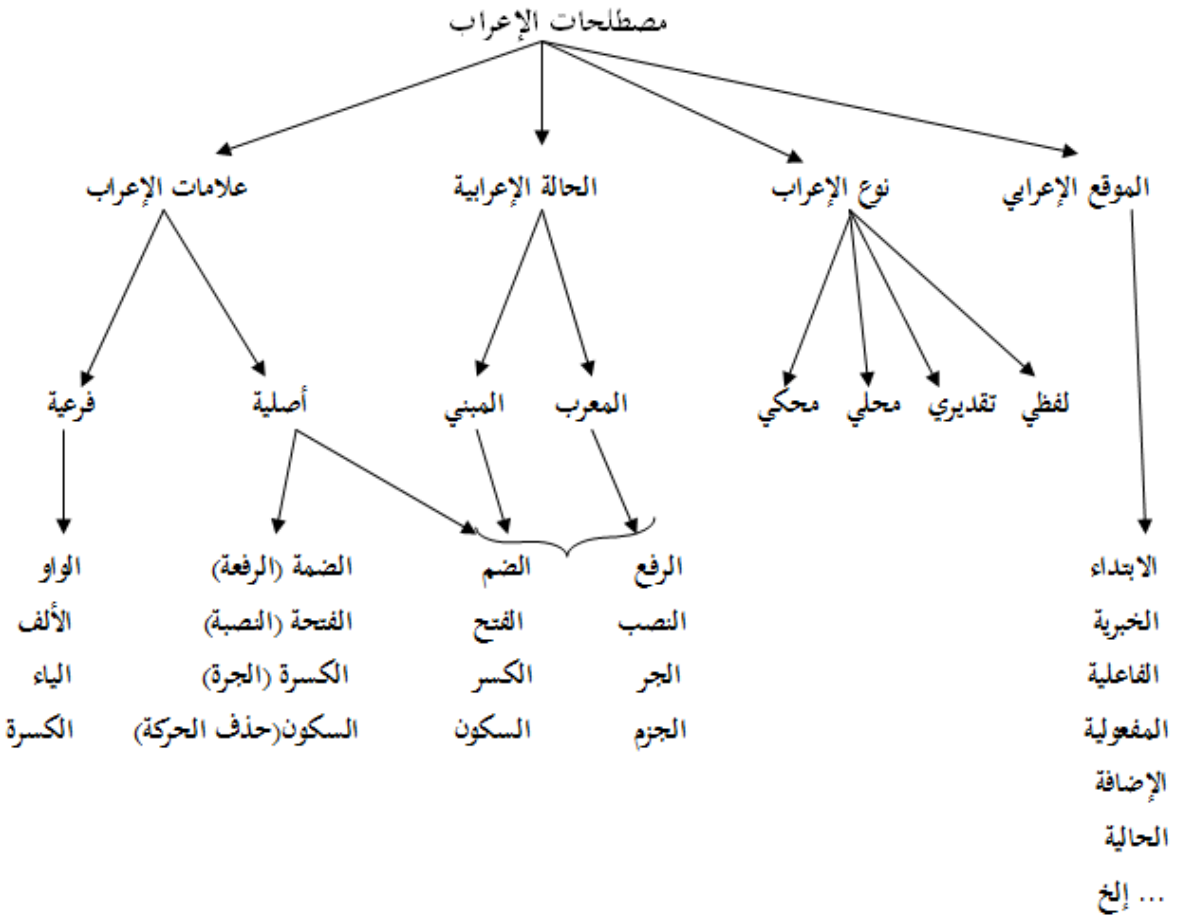

4-1-الموقع الإعرابي :

وهو ما يُعرف عند المحدَثين بـ"المعنى النّحوي" أو "المعنى الوظيفي"؛ ومفهومه عندهم هو «محصلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، وهو ما تدل عليه الكلمة باعتبارها رموزاً للأشياء والأحداث والأفكار... فمثلاً: كلمات مثل: كرة، ولد، ضرب، لها معنى معجمي نجده فيما بين أيدينا من المعاجم، ولكن مثل هذه الكلمات ليس لها معنى نحوي، حتى توضع في تركيب معين بطريقة معينة، حيث يكشف هذا التركيب عن طبيعة العلاقات النحوية بينها» (حلمي خليل، 1993، صفحة 104)، فالمعنى النحوي هو «الذي يتحقق من خلال وظيفة المفردة في الجملة؛ فالجملة إطار معنوي مركب واسع يتضمن مفردات ذات وظائف»

(المسدي-الطرابلسي، 1985، صفحة 142)، وهناك من يرى أنّ المعنى النحوي يمثل "الدلالة النّحوية" Gramatical Meaning وهي "النسب أو العلاقات القائمة بين مواقع الكلمات في الجملة"، وميّز بينها وبين أنواع الدلالة الأخرى؛ وهي الصوتية، والصرفية، والاجتماعية "السياقية"، والمعجمية (الكراعين، 1993، صفحة 98).

أمّا بالنسبة للقدماء فقد أدركوا مدلول "المعنى النحوي"، وإنْ لم يستعملوا بصفة صريحة ومقصودة هذا المركب الإضافي في دراساتهم اللغوية، ولم يضعوا تعريفًا محدّدًا لمفهومه، ربّما لأنّه «لم يكن من التبلور بحيث يسمح لهم بتجسيمه في مصطلح قار» (المسدي-الطرابلسي، 1985، صفحة 136)، وأوّل من أشار لمفهومه هو الزّجاجي (ت337ه) في قوله: «إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة» (الزجاجي، 1979، صفحة 69) .

4-2-أقسام الإعراب :

يقع الإعراب على الكلمة الصحيحة، كما يقع على الكلمة المعتلّة، ويقع على الكلمة المعربة كما يقع على الكلمة المبنية ، وعلى هذا الأساس يمكننا أنْ نعدّد أربعة أقسام للإعراب؛ وهي (علوش، 1997، صفحة 160) : (اللفظي، التقديري، المحلي، المحكي)

4-2-1-الإعراب اللفظي : وهو الإعراب الأصلي، الذي يجري على معظم كلام العرب، بشرط أن تكون الكلمة معرَبة وصحيحة الآخر.

4-2-2-الإعراب التقديري : وهو يكون في الكلمات المنتهية بأحد أحرف العلّة (الألف، الواو، الياء)؛ يقول الرضي الاستراباذي (ت686هـ) : «اعلم أنّ تقدير الإعراب لأحد شيئين؛ إمّا تعذر النطق به واستحالته، وإمّا تعسّره واستثقاله» (الاستربـاذي، 1996، صفحة 33/1)، وأهمّ أحكام هذا النوع هي:

-تقدّر الحركات جميعها في أواخر الأسماء المقصورة للتعذّر، والفعل المضارع الناقص المنتهي بألف مقصورة؛ فتقدّر على الألف الضمة والفتحة.

-تقدّر الضمة والكسرة للثقل في الأسماء المنقوصة، وتظهر الفتحة، ويلحق بالاسم المنقوص الفعل المضارع الناقص الذي ينتهي بالواو أو الياء (يدعو، يمشي)، وتظهر عليه الفتحة (أحب أنْ أمشيَ...).

-تقدّر الحركات جميعها على آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لاشتغال المحل بحركة المناسبة (هذا كتابي)، والأفضل ألّا تُقدَّر الحركات في مثل هذا الموضع؛ لأنّ «التقدير يقترن بأحرف العلّة؛ والأفضل أنْ نقول في مثل (هذا كتابي)كتابي: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة أبدلت كسرة للمناسبة» (علوش، 1997، صفحة 164)، بعكس الشائع عند المعربين وهو قولهم: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالحركة المناسبة.

ملاحظة : يقدّر جل المعربين حركة الإعراب في آخر الاسم المجرور بحرف الجر الزائد؛ في مثل (لستُ بعائد)؛ فيقولون في إعراب "بعائد": الباء حرف جر زائد، وعائد: خبر ليس

منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، وهذا خطأ؛ والصحيح أنّه لا تقدير في هذا الموضع؛ لأنّ التقدير لا يكون إلّا في ما انتهى بحرف علة، والإعراب الذي يتسق مع قواعد العربية؛ هو أنْ يقال: "بعائد": مجرور لفظا منصوب محلا لأنّه خبر ليس (علوش، 1997، صفحة 164) .

4-2-3-الإعراب المحلي : ويختص بالأسماء المبنية التي تلزم أواخرها حركة واحدة، فالاسم المبني يعرب إعرابا محليا؛ لثبات آخره على حركة واحدة، ولا مجال لتطبيق قواعد الإعراب عليه، إلّا أنْ يعرب إعرابا محليا، ولا يعني هذا أنّ اللفظة المبنية لا يدخلها الإعراب؛ بل تأخذ موقعا في الكلام وتؤدّي وظيفة محدّدة وتفيد معنى خاصا، فهي كغيرها من أنماط الكلام؛ تقع مبتدأ أو خبرًا أو فاعلا أو مفعولا به أو مضافا إليه أو ظرفا...إلخ، وهي بهذا قابلة لأنْ تدخل في نطاق المفهوم الإعرابي الذي هو التطبيق على القواعد النحوية؛ ببيان نوع الكلمات (اسم، فعل، حرف) وطبيعتها (معربة أو مبنية)، وعلاقاتها بعضها ببعض (فاعل، مفعول، مبتدأ)، والذي يشمل أيضا النظر في الجمل ومحلها الإعرابي (علوش، 1997، الصفحات 165-178) .

4-2-4-الإعراب المحكي : الحكاية هي إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير، وقد يكون هذا اللفظ المحكي "مفردا" وعندئذ قد يكون فعلا؛ نحو قولنا: ("كتب" فعل ماض)، وقد يكون اسما؛ كقول بعض العرب وقد قيل له: هاتان تمرتان: (دعنا من "تمرتان") ولولا الحكاية ما كان يمكن دخول حرف الجر على مثنى مرفوع بالألف، وقد يكون المحكي "جملة" نحو كتب على باب القصر (رأس الحكمة مخافةُ الله)، وقد يكون المحكي "شبه جملة" نحو قوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) ، فهذه المفردات والجمل وأشباه الجمل لا يُقصَد منها معناها بل يقصد لفظها، ولذلك تُعرب كما سمعت دون أيّ تدخل في شكلها أو هيئتها، ويكون موقع اللفظة المحكية أو الجملة المحكية موقع اسم لأنّها تحمل وظيفة إعرابية ، فحينما نقول: أعرب "زيد" في "حضر زيد"، فلفظة زيد الأولى محكية في محل نصب مفعول به لفعل الأمر "أعرب"، ولولا أنّها لفظة محكية ما كان يمكن أن تكون مرفوعة وأن تكون مفعولا به في الوقت نفسه (علوش، 1997، صفحة 166) .

4-3- الحالة الإعرابية :

المقصود بالحالة الإعرابية المجاري الإعرابية التي تظهر على آخر اللفظ، وتغيّر أحوال أواخر الكلمة تَبَعًا لتغيّر موقعها

ومعناها الوظيفي في الجملة، وبما أنّ الإعراب بمفهومه الواسع يشمل المعربات والمبنيات؛ فإنّ "ألقاب الإعراب" و"ألقاب البناء" تدخل كلها ضمن مصطلحات "الحالة الإعرابية".

4-3-1-حركات الإعراب وألقابه : تأتي علامات الإعراب حركات أو حروفا، فالحركات هي (الضمة، الفتحة، الكسرة، السكون)، ويُسميها بعضهم (الرفعة، النصبة، الجرة، حذف الحركة) لكي لا تختلط مصطلحات الإعراب مع مصطلحات البناء، ولكي يفرقوا بينهم، أمّا الحروف فهي الألف والواو والياء، وتعتبر حركات فرعية، وتفصيل ذلك كما يلي:

- تكون الضمة (الرفعة) علامة الرفع في (الاسم المفرد الصحيح، جمع التكسير، جمع المؤنث السالم، الفعل المضارع)، وينوب عنها (الألف في المثنى، الواو في جمع المذكر السالم، وفي الأسماء الخمسة، ثبوت النون في الأمثلة الخمسة).
- تكون الفتحة (النصبة) علامة النصب في (الاسم المفرد الصحيح، جمع التكسير، الفعل المضارع المنصوب)، وينوب عنها (الياء في المثنى، وفي جمع المذكر السالم، الألف في الأسماء الخمسة، حذف النون في الأمثلة الخمسة).
- تكون الكسرة (حذف الحركة) علامة الجر في (الاسم المفرد الصحيح، جمع التكسير، جمع المؤنث السالم)، وينوب عنها (الياء في المثنى وفي جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة ، الفتحة في الممنوع من الصرف).
- يكون السكون علامة الجزم في (الفعل المضارع المجزوم)، وينوب عنه (حذف حرف العلة في الفعل الناقص، حذف النون في الأفعال الخمسة).

-ملاحظة : التنوين لا يعدّ من "علامات الإعراب"؛ بل هو علامة تنكير أو تمكين أو مقابلة أو تعويض في الأسماء، وعلامة الإعراب هي الحركة الأولى ، ففي قول (جاء زيدٌ) من الخطأ أنْ نقول إنّ علامة الرفع هي تنوين الرفع أو تنوين الضم؛ ذلك أنّ النحويين القدماء لم ينصوا على أنّ الضمة هي علامة الرفع في المعرفة وتنوين الرفع هو علامة الرفع في النكرة؛ في نحو قولنا: (حضر الرجلُ) (حضر رجلٌ)، وكذلك في حالة النصب وحالة الجر، فالنحويون نصوا على أنّ علامة الرفع هي الضمة، وعلامة النصب هي الفتحة، وعلامة الجر هي الكسرة؛ دون تمييز بين معرفة ونكرة، وبين منون وغير منون؛ فإطلاق تنوين الضم على تنوين الرفع هو ضربٌ من الخطأ في المصطلح، ذلك لأنّ الضم من علامات البناء ؛ والمبنيات لا يدخلها التنوين إلّا في حالات نادرة (علوش، 1997، الصفحات 150-151).

4-3-2-حركات البناء وألقابه :

البناء لغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت، وفي الاصطلاح هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لا
تتغير، ويكون دائمًا كما يكون عارضًا، ويقع في الأسماء والأفعال والحروف (الأزهري، 2006، صفحة 53/1)، والبناء مصطلح نحويّ يقابل الإعراب بمفهومه الضيق؛ فهو قسيم له، لا قسم منه.

ويدخل البناء الحروف والأفعال وبعض الأسماء، والأصل في الأفعال البناء، كما أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، ولا يدخل الإعراب الأفعال إلّا في الفعل المضارع، ويبنى في حالتين؛ وهما: إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد؛ فيُبنى في الحالة الأولى على السكون، ويُبنى في الحالة الثانية على الفتح، أمّا الأسماء التي يدخلها البناء فهي (الضمائر، أسماء الشرط، أسماء الاستفهام، الأسماء الموصولة).

ويُعرَب الاسم المبني إعرابًا محليًا؛ وهذا لثبات آخره على حركة واحدة فلا يستجيب لتأثير العوامل النحوية ولا للمعنى الوظيفي الذي يؤدّيه؛ فاللفظة المبنية –كما ذكرنا سابقا- لا يدخلها الإعراب (بمفهومه الضيق) إلّا أنّها تأخذ موقعًا في الكلام وتؤدّي وظيفة محدّدة وتفيد معنى

نحويا أو وظيفيا خاصا؛ فهي تقع مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا به أو مضافا إليه...إلخ، وهي بهذا تدخل في مجالات الإعراب بمفهومه الواسع.

والبناء نوعان؛ بناء لازم، وبناء عارض؛ فالبناء اللازم أو الثابت هو ما لا ينفك عن الكلمة في جميع أحوالها، والأسماء المبنية بناء لازما هي (الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الشرط، أسماء الاستفهام، أسماء الأفعال، أسماء الأصوات، بعض الكنايات وبعض الظروف)، أمّا البناء العارض فهو أنْ يكون معربًا في الأصل ثمّ يقتضي تركيب الكلام بناءه في حالة خاصة، وذلك في المواضع التالية:

-المنادى المفرد (يا رجلُ أقبل)
-اسم لا النافية للجنس (لا حولَ ولا قوّةَ)
-بعض الأسماء المركبة (وقعوا في حيصَ بيصَ)
-بعض الأحوال المركبة (هو جاري بيتَ بيتَ) (تفرّقوا شذْرَ مذْرَ)
-بعض الظروف المركبة (يزورني صباحَ مساءَ) (هو يعمل ليلَ نهارَ)
-الأعداد المركبة (نجحَ خمسةَ عشرَ طالبًا)
-الظروف المقطوعة عن الإضافة ﴿ للّهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾[الروم:4]
-بعض الظروف المضافة إلى الجمل ﴿ هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم ﴾[المائدة:119]

وللبناء حركات وألقاب خاصة به؛ فحركاته هي (الضمة والفتحة والكسرة والسكون)، وألقابه هي (الضمّ والفتح والكسر والسكون)، ومن النحويين من يفرّق بين "السكون" و"الوقف"؛ فيجعل السكون للإعراب، والوقف للبناء، ومنهم من يجعل حذف الحركة للإعراب والسكون للبناء.

5-بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء :

فرّق القدماء بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب؛ يقول أبو البركات الأنباري (ت577هـ): «وألقاب الإعراب رفع ونصب وجر وجزم، وألقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف، وهي وإنْ كانت ثمانية في المعنى فهي أربعة في الصورة» (الأنباري، أسرار العربية، دت، صفحة 20)، ويقول ابن الخشاب (ت567هـ): «لـمّا أشبه حركات الإعراب وسكونه حركات البناء وسكونه في اللفظ وافترقا في الحكم، فرّقوا بينهما في الألقاب... وربّما تجوزوا فاستعملوا ألقاب أحد القسمين في الآخر، والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه؛ ليقع الفرق ويؤمن اللبس» (ابن الخشاب، 1972، الصفحات 104-105)، وللتفريق بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء مزايا ومنافع نصّ عليها النحويون القدماء؛ من بينها أنْ نميّز بين أن تكون الحركة ناجمة عن تأثير عامل سابق أو أنْ تكون غير ناجمة عن عامل، كما رأوا فيه وسيلة للإيجاز؛ فقولنا: "رفع" يغنينا عن أنْ نقول "ضمة ناجمة عن عامل سابق"، وقولنا: "ضمّ" يغنينا عن أنْ نصف لفظا بأنّه "ينتهي بضمة ثابتة ليست ناجمة عن عامل سابق"؛ يقول ابن يعيش (ت643هـ): «أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينها؛ فإذا قيل هذا الاسم مرفوعٌ، عُلم أنّه بعامل يجوز زواله وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله؛ فكان

ذلك فائدة وإيجاز؛ لأنّ قولنا: مرفوع، يكفي عن أنْ يقال له: مضموم ضمة تزول أو ضمة بعامل» (ابن يعيش، 2001، صفحة 84/3)، فالإعراب أثر عن عامل لذا «جعلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله؛ فالرفع مشتق من رافع، والنصب من ناصب، والجر أو الخفض من جار أو خافض، والجزم من جازم» (السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 1985، صفحة 159/1) .

هذا على المستوى النظري، وإذا جئنا إلى المستوى التطبيقي؛ ونقصد به إعراب النصوص، نجد الخلط بين علامات الإعراب وألقابه وعلامات البناء وألقابه، فيقولون: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة (والضم من ألقاب البناء)، ويقولون: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة (والفتح من ألقاب البناء) وهكذا مع بقية علامات الإعراب، وهذا الخلط نجده عند أغلب القدماء والمحدَثين، مع أنّ الصناعة النحوية وفق المنهج البصري تقتضي الاطراد والتفريق بين المصطلحات لتتحقق الدقة العلمية؛ ونبتعد عن الفوضى في الدرس النحوي، يقول سيبويه (ت180هـ): «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ؛ على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانيةُ يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب... وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرُقَ بين ما يَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل - وليس شيء منا إلّا وهو يزول عنه – وبينَ ما يُبنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل» (سيبويه، 1988، صفحة 13/1).

فألقاب الإعراب هي : (الرفع، النصب، الجر، الجزم) ، و علاماته هي: (الضمة، الفتحة، الكسرة، السكون)، أمّا البناء فألقابه هي: (الضمّ، والفتح، والكسر، والسكون)، ومنه يظهر أنّ علامات الإعراب خالفت ألقابه ووافقت ألقاب البناء؛ وكان يجب أنْ تأخذ مصطلحات مشتقة من ألقاب الإعراب، وقد تفطن القدماء لهذا الأمر، وهناك من اقترح ألفاظًا خاصة بعلامات الإعراب توافق ألقابه، يقول السيوطي (ت911هـ): «الأصل أنْ يكون الرفع بالضمة، والنصبة بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون... وكان القياس أنْ يقال: برَفْعَة، ونَصْبَة، وجرّة، لأنّ الضمّ والفتح والكسر للبناء، ولكنّهم أطلقوا ذلك توسّعًا» (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1998، صفحة 76/1) .

وهناك من المحدَثين من حاول أنْ يفرّق بينهم على المستويين "النظري والتطبيقي" ؛ منهم: "محمد عبد الجواد أحمد" في كتابه (قواعد النحو البدائية في اللغة العربية)؛ فَحين يتحدّث عن علامات الإعراب يذكر "الضمة" ثمّ يقول: وقد سمّاها النّحاة "حركة الرفع" في الأسماء المعربة، ثمّ يذكر "الفتحة" فيقول: وتُسمّى بـ"علامة النصب" في الأسماء المعربَة؛ لمنع التباسها بغيرها، ثمّ يذكر "الكسرة" ويقول: وتسمّى "الخفضة" أو "الجرة" (علوش، 1997، صفحة 228)، ومنهم كذلك"جميل الفاخوري"؛ الذي كان حينما يُعرب الأمثلة يقول: ...فاعل مرفوع وعلامة رفعه حركة الرفع الظاهرة، ومفعول به منصوب وعلامة نصبه حركة النصب الظاهرة، وكذلك مضاف إليه وعلامة جره حركة الجر الظاهرة، ويقول في حالة الجزم: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الحركة، ولا يقول السكون الظاهر (علوش، 1997،

صفحة 210) ، وقد وافق "جميل علوش" هذا الاتجاه الذي اقترح وضع مصطلحات خاصة بعلامات الإعراب توافق ألقابه وتتميز عن ألقاب البناء؛ وحجته في ذلك أنّ وجهة النظر هذه موجودة في المصادر القديمة التي تقوم عليها النظرية النحوية العربية؛ القائمة على المنهج البصري والذي من سماته الاعتماد على العقل وتحكيم القياس في التعامل مع الظواهر اللغوية؛ وقد نص القدماء وعرضوا إلى مزايا هذا التفريق وإلى منافعه وأهدافه، وإذا جاز لنا أنْ نقبل ما علق بعلم النحو من فوضى المصطلحات، والتباس الدلالات واضطراب المقاييس في طور نشوئه، فلا يجوز لنا أنْ نقبل هذا كلّه في أيامنا هذه التي نزعم فيها أنّ علم النحو قد نضج (علوش، 1997، صفحة 211، 215، 217، 220.) .

6- **خاتمة** : في ختام هذا العمل نستطيع أن نقول:

- مفهوم الإعراب في الدرس النحوي العربي قد يَضيق أحيانًا حتى لا يشمل إلّا أواخر الألفاظ ، وقد يتسع حتى يشمل النحو كلّه، وهذا الاضطراب نجده حتى عند أبرز النحويين المحدَثين مثل مهدي المخزومي الذي يضيّق معنى الإعراب حتى يجعله جانبا من جوانب الدرس النحوي، ويوسّعه حِينا آخر حتى يجعله بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة نحوية؛ بكونها مسندا أو مسندا إليه أو مضافا أو مفعولا أو حالا أو غير ذلك من الوظائف التي تؤدّيها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤدّيها الجمل في ثنايا الكلام.

- مفهوم "الإعراب" يتجاوز حدود الحركات التي تظهر على أواخر الألفاظ، لأنّه لا يمكن ضبط هذه الأخيرة، دون النظر إلى تركيب الجملة ومعرفة المعاني الوظيفية والأحكام التي تقتضيها، ومن هنا سموا النحو إعرابا والإعراب نحوا؛ لأنّ كليهما يبحث كلّ أركان الجملة ومتعلّقاتها، كما أنّ الحديث عن علامات الإعراب يضطرنا لبحث النحو كلّه.

-مصطلح "الإعراب" من المصطلحات النّحوية التي تستخدم استخدامات متعدّدة؛ فأحيانا يكون جانب من جوانب النحو وقسما من أقسامه، وأحيانا يكون مصطلحًا يقابل مصطلح البناء، وهنا يضيق مفهومه وتكون له مصطلحاته الخاصة التي تقابل مصطلحات البناء.

-حاول بعض النحويين المحدَثين أن يفرّق بين علامات الإعراب وألقابه وعلامات البناء وألقابه على المستوى النظري والتطبيقي؛ فأطلق على حركات الإعراب (الرفعة أو حركة الرفع، والنصبة أو حركة النصب، والجرة أو حركة الجر، وحذف الحركة للسكون)، ومبرّرهم في ذلك أنّ (الضمة والفتحة والكسرة والسكون) هي من ألقاب البناء لا من ألقاب الإعراب، ولا يجوز الخلط بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء، وقد كان النحويون البصريون منذ عهد سيبويه يحرصون على التفريق بينهم؛ ولكن عيبهم في ذلك أنّهم في الجانب التطبيقي (الإعراب) لم يكن يهمهم شيء من ذلك، لذا استمر الخلط من ناحية هذا الجانب إلى عصرنا.

5. قائمة المراجع:

ابن منظور. (دت). لسان العرب (المجلد دط). (عبد الله علي الكبير، المحرر) القاهرة: دار المعارف.

أبو القاسم الزجاجي. (1979). الإيضاح في علل النحو (المجلد 3). (مازن المبارك، المحرر) بيروت، لبنان: دار النفائس.

أبو محمد عبد الله ابن الخشاب. (1972). المرتجل في شرح الجمل (المجلد دط). (علي حيدر، المحرر) دمشق: دمشق.
أحمد سليمان ياقوت. (1994). ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم (المجلد دط). الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
أحمد نعيم الكراعين. (1993). علم الدلالة بين النظرية والتطبيق (المجلد 1). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
الخضري. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.
الصبان. (دت). حاشية الصبان على شرح الأشموني (المجلد دط). القاهرة، مصر: مطبعة مصطفى بابي الحلبي.
جلال الدين السيوطي. (1985). الأشباه والنظائر في النحو (المجلد 1). (عبد العال سالم مكرم، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
جلال الدين السيوطي. (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (المجلد 1). (أحمد شمس الدين، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية
جميل علوش. (1997). الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي (المجلد 1). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
خالد الأزهري. (2006). شرح التصريح على التوضيح (المجلد 2). (محمد باسل عيون السود، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
خالد بن صالح الحجيلان. (1421). اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين (المجلد دط). الرياض
خليل خليل. (1993). الكلمة دراسة لغوية معجمية (المجلد 2). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
رضي الدين الاستراباذي. (1996). شرح الرضي على الكافية (المجلد 2). (عمر يوسف حسن، المحرر) بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.
عباس حسن. (دت). النحو الوافي (المجلد 3). القاهرة، مصر: دار المعارف.
عبد الرحمن أبو البركات الأنباري. (دت). أسرار العربية (المجلد دط). (محمد بهجت البيطار، المحرر) دمشق: المجمع العلمي بدمشق.
عبد الرحمن أبو البركات الأنباري. (1985). نزهة الألباء في طبقات الأدباء (المجلد 3). (إبراهيم السامرائي، المحرر) عمان، الأردن: مكتبة المنار.
عبد الرحمن أبو البركات الأنباري. (1985). نزهة الألباء في طبقات الأدباء (المجلد 3). (إبراهيم السامرائي، المحرر) عمان، الأردن: مكتبة المنار.
عبد الرحمن الأهدل. (1980). الإعراب عن فن الإعراب (المجلد دط). جدة: دار المطبوعات الحديثة/.
عبد الرحمن أيوب. (دت). دراسات نقدية في النحو العربي (المجلد دط). الكويت: مؤسسة الصباح.
عبد السلام المسدي-الطرابلسي. (1985). الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية (المجلد دط). تونس: الدار العربية للكتاب.
عبد الله الفاكهي. (1993). شرح كتاب الحدود في النحو (المجلد 2). (المتولي الدميري، المحرر) القاهرة، مصر: مكتبة وهبة.
عثمان ابن جني. (دت). الخصائص (المجلد دط). (محمد علي النجار، المحرر) بيروت: المكتبة العلمية.
عمرو بن عثمان سيبويه. (1988). الكتاب (المجلد 3). (عبد السلام هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
محمد بن يوسف أبو حيان. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب (المجلد 1). (رجب عثمان محمد، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
محمد حماسة عبد اللطيف. (1984). العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (المجلد 1). الكويت، الكويت: مكتبة أم القرى.
مصطفى الغلاييني. (1994). جامع الدروس العربية (المجلد 30). (عبد المنعم خفاجة، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.
مهدي المخزومي. (1985). في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث (المجلد 3). بيروت: دار الرائد العربي.

موفق الدين ابن يعيش. (2001). شرح المفصل للزمخشري (المجلد 1). (إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.